الفصل الرابع

المشاركة الاتحادية في إلغاء الفصل في التعليم العالي

جدول أعمال غير مكتمل

بقلم كلفتون ف. كونراد وديفيد ج. ويرتس

إن جدول الأعمال الاتحادي لوضع حد للفصل في التعليم العالي يظل غير مكتمل، بالرغم من شموله مناقشات استمرت على مدى عدة أجيال، بالإضافة إلى قضايا في المحاكم، ومبادرات لتلبية هذا الغرض. وبينما لا يزال هناك شوط كبير يتعين قطعه، فقد تم إحراز تقدم ذي مغزىً نحو تفكيك أنظمة الفصل في التعليم العالي على مستوى الولايات. وعلى وجه الخصوص، فإن قيادة الفرعين التنفيذي والقضائي للحكومة الاتحادية كانت فعالة في التعجيل بجهود إنهاء الفصل. فقد استرشدت ولايات ومؤسسات كثيرة -وخاصة في الجنوب- بالحكم الصادر عن المحكمة العليا في قضية **الولايات المتحدة ضد فوردیس** (1992)، وهو حكم شكل أحد معالم الطريق، فقامت بتنفيذ سياسات وممارسات -وتستمر في استكشاف المزيد- بهدف إلغاء الازدواجية وتقليص التباينات بين المؤسسات البيضاء تاريخياً والسوداء تاريخياً. ومع ذلك فهناك حواجز رهيبة على مستوى الولاية وعلى مستوى المؤسسة لا تزال تقف في طريق استكمال جدول الأعمال الاتحادي لإنهاء الفصل في التعليم العالي.

إن غرض هذا الفصل هو تفحص مشاركة الحكومة الاتحادية في السعي لإزالة بقايا آثار الفصل في التعليم العالي، وتوضيح التحديات التي تقف في طريق إنهاء الفصل. ولهذه الغاية نبدأ بتتبع تاريخ المشاركة الاتحادية -بما فيها مشاركة الفرعين القضائي والتنفيذي- في تشجيع إلغاء الفصل على مستوى الولايات. ثم نُقوم التراث الاتحادي

بتفحص نقاط القوة والمحدودية لدى القيادة الاتحادية ومشاركتها. وفي عملنا هذا نجادل بأن الحكومة الاتحادية كانت مؤثرة جداً في معالجتها للقضايا المحيطة بالمسؤولية القانونية في كلا الفرعين القضائي والتنفيذي، ولكن الحكومة في الوقت نفسه لم تكن دائماً قادرة على أن تكون أداة فعالة بحد ذاتها لإحداث تغيير وإصلاح على مستوى الولاية والمؤسسة، وليس السبب الأقل في هذا العجز هو أن أي تغيير ذي معنى يرتكز في آخر الأمر على هذين المستويين. ففي أوائل الألفية الميلادية الجديدة لا تزال بعض الولايات تتصارع مع عملية تصميم سياسات لإلغاء الفصل وممارسات تنسجم مع أهداف فورديس.

ونختتم الفصل بتحديد عدة عقبات كبرى عن طريق تفحص تحديات مهمة باقية في مجال إلغاء الفصل على مستوى الولايات ومستوى المؤسسات. وعلى ضوء محدودية المشاركة الاتحادية والقيود المحيطة بممارسات كالعمل الإيجابي، فإننا نجادل بأن التحدي المركزي الباقي هو تشجيع الولايات والمؤسسات على تبني إلغاء الفصل. وعلى وجه الخصوص، فإن المشهد السياسي على مستوى الولايات وعلى مستوى المؤسسات، والقضايا المالية المحيطة بمبادرات إنهاء الفصل كثيراً ما تقف في طريق استكمال جدول الأعمال.

تراث الفصل والحافز الاتحادي لإلغائه

كانت نهاية الحرب الأهلية [عام 1865] إيذاناً ببدء حصول السود على فرص ممارسة حقوقهم الكاملة في المواطَنَة الأمريكية. ولكن هذه الفرص لم تظهر إلا تدريجياً، وبشكل غير متساوٍ، لأن عدداً من الولايات -ولا سيما في الجنوب- كانت بطيئة في إعطاء السود امتيازات كاملة، بما في ذلك الحق في التعليم. ولم تبدأ فوائد التعليم العالي بالتوسع لتشمل السود إلا بعد قانون موريل الثاني في عام 1890، مما سمح بإقامة أنظمة مزدوجة -مؤلفة من مؤسسات بيضاء وسوداء معاً- ما دامت الأموال مقسمة بطريقة منصفة. ومن ثَمّ فقد أقيمت أنظمة تعليم عالٍ مزدوجة على مستوى الولايات، وظلت على حالها بلا تعكير حتى عام 1954، عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا في قضية **براون ضد**

مجلس تعليم توبيكا بأن المرافق التعليمية «المنفصلة ولكنها متساوية» هي ضد الدستور (كونراد وشرود 1990).

وبرغم أن قرار المحكمة في قضية **براون** هذه كان يشمل ضمنياً تفكيك أنظمة التعليم العالي المنفصلة، فإنه لم يتم اتخاذ أي خطوات عملية ذات مغزى نحو إلغاء الفصل في التعليم العالي إلى ستينيات القرن العشرين، عندما وقّع الرئيس ليندون ب. جونسون قانون الحقوق المدنية عام 1964. وقد نصّ الفصل الرابع من هذا القانون على تقييد التمويل للمدارس والكليات التي تمارس التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل الوطني. وقد استخدم جونسون سلطاته التنفيذية لتكليف مكتب الحقوق المدنية في وزارات الصحة، والتعليم، والرفاه بمسؤولية تلبية الولايات لمتطلبات معايير الفصل السادس من القانون في عملية قبول الطلاب. فقام المكتب المذكور بمتابعة هذا التكليف، فوجد في آخر الأمر عشر ولايات تخرق أحكام ذلك الفصل وطلب من كل ولاية منها خططاً لمعالجة موضوع إلغاء الفصل.

وعلى الرغم من الأوامر الاتحادية، فإن معظم تلك الولايات قد تجاهلت ذلك التكليف إلى حد كبير. وعندما خاب أمل الجمعية الوطنية لتقدم الملونين من عدم امتثال الولايات لأوامر إلغاء الفصل، أقام صندوق الدفاع القانوني لهذه الجمعية دعوى قضائية في عام 1970 قال فيها إن الأموال الاتحادية ظلت تُمْنَح لمؤسسات منتهكة للقانون. وفي قضية **آدامز ضد ريتشارد سون** (1972) قام القاضي جون برات، من المحكمة الأمريكية لمقاطعة كولومبيا، بإصدار حكم لصالح صندوق الدفاع القانوني التابع للجمعية الوطنية لتقدم الملونين. وفيما بعد حصل مكتب الحقوق المدنية ضمن وزارات الصحة، والتعليم، والرفاه، على خطط من الولايات لإنهاء الفصل، ولكن في عام 1977 أصدر القاضي برات حكماً بأن تلك الخطط غير فعالة. وطيلة أواخر السبعينيات وعلى امتداد الثمانينيات قام مكتب الحقوق المدنية في الوزارات المذكورة بتوجيه الولايات في جهودها لإلغاء الفصل. وعند حلول عام 1985 قررت الحكومة الاتحادية أن أربع عشرة ولاية قد تمّ فيها إلغاء الفصل رسمياً.

وفي الوقت نفسه، استمرت ولايات أخرى تكافح للامتثال لأوامر القاضي برات، وكثيراً ما كانت تعجز عن تحقيق أي تقدم مهم - وخاصة فيما يتعلق بتمكين الطلبة السود من الحصول على شهادة البكالوريا من ثانويات البيض، وتمكين المدرسين السود من التوظف في مؤسسات البيض. ولعل أهم شيء في هذا المجال هو أن ازدواجية البرامج، وعدم المساواة بين المؤسسات التقليدية البيضاء، والمؤسسات التاريخية السوداء كانت بارزة للعيان في كثير من الولايات المتمردة على الأوامر. وعلى الرغم من صرف النظر عن دعوى **آدامز** القانونية عام 1990، فإن جدول أعمال إلغاء الفصل قد اكتسب قوة جديدة في عام 1992 في قضية كانت من المعالم البارزة التي لا تزال تشكل الجهود المبذولة لإلغاء الفصل في التعليم العالي، وهي قضية: **الولايات المتحدة ضد فورديس**.

قضية فورديس (1992)

على الرغم من امتثال عدد من الولايات لأوامر القاضي برات في السبعينيات والثمانينيات، فإن ولايات أخرى، منها ولاية المسيسيبي، راحت تجادل بأن الممارسات الخالية من التمييز، كما هي محددة في قضية براون، كافية لتلبية متطلبات المعايير الاتحادية لإلغاء الفصل. ولكن جاك آيرز ومعه مواطنون سود آخرون من ولاية المسيسيبي لم يقتنعوا بأن المقياس عادل وكافٍ. فأقاموا دعوى في عام 1975 طالبوا فيها بنظام ولايات للتعليم العالي يكون أكثر إنصافاً. وقد أكدوا في دعواهم على التباينات في الفرص التعليمية بين المؤسسات البيضاء تاريخياً وبين الكليات والجامعات السوداء تاريخياً، فطالبوا بزيادة التمويل لمؤسسات التعليم العالي الثلاثة في تلك الولاية. فكان رد ولاية المسيسيبي على مدى اثني عشر عاماً هو تبنيها لبيانات عن المهمات المؤسسية رأتها محايدة عرقياً، وتطويرها لمهمات متمايزة للمؤسسات العامة الثماني في النظام. وعلى الرغم من أن سياسات قبول الطلبة لم تعد تميز على أساس عرقي، فإن تلك المؤسسات ظلت قائمة على أساس الفصل إلى حد كبير: فالمؤسسات السوداء تاريخياً ظلت ذات أغلبية سوداء، كما أن المؤسسات البيضاء تاريخياً ظلت أغلبية طلابها من البيض (ويرتس وكونراد 2002).

وفي آخر الأمر نظرت محكمة المقاطعة بولاية المسيسيبي في قضية آيرس في عام 1987 [أي بعد 12 عاماً من إقامة الدعوى]. وعلى الرغم من أن المحكمة أثارت قضايا مُمارسة للتمييز في سياسات القبول، وحالات من انعدام الإنصاف في التمويل، وازدواجية البرامج في نظام الولاية، فإنها حكمت بأن واجب الولاية في إلغاء الفصل لا يمتد ليشمل هذه المجالات. وبدلاً من ذلك أعلنت المحكمة أن الولايات مسؤولة فقط عن خلق سياسات محايدة عرقياً، وتطويرها بنيّة حسنة، ولا تسهم في جعل المؤسسات ذات طابع عرقي «محدد يمكن التعرّف عليه». وقد تمسكت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الخامسة بهذا التفسير للقانون فيما بعد.

ولم تقتنع الحكومة الاتحادية بهذه المحصلة، فانضمت إلى المدعين عن طريق وزارة العدل، وأثارت القضية أمام المحكمة الأمريكية العليا فيما عرف باسم قضية الولايات المتحدة ضد فورديس. فاعتمدت المحكمة العليا على الحيثيات المقدمة في محكمة المقاطعة، فأشارت إلى ممارسات كثيرة في المسيسيبي تؤدي إلى إدامة الفصل في المؤسسات العامة الثماني. ولم يقتصر الأمر على هذه المجالات، فركزت المحكمة على أربعة مجالات تحتاج إلى المعالجة لإزالة بقايا آثار الفصل وفق الشرع، وهي: مقاييس القبول، وازدواجية البرامج، وتكليف المؤسسات بالمهام، واستمرار تشغيل جامعات منفصلة. ومع الاسترشاد بتعاليم المحكمة صارت مجالات السياسة هذه هي المحك في تصميم إستراتيجيات وضع حد للفصل في المسيسيبي، وميريلاند، وتسع ولايات أخرى. ويستمر عدد من الولايات في استكشاف سياسات لإلغاء الفصل وممارسات تنسجم مع مجالات السياسة الأربعة المقدمة في قضية فورديس.

نقاط قوة المشاركة الاتحادية في إلغاء الفصل في التعليم العالي

عند التأمل في المشاركة الاتحادية في إلغاء الفصل على امتداد الأعوام الأربعين الماضية، يتضح أن الحكومة الاتحادية قد حققت نجاحاً كبيراً وتعرضت لشيء من الفشل في دفع جدول أعمالها إلى الأمام. ومع ذلك، فبينما كانت رحلة إلغاء الفصل في التعليم العالي طويلة ومليئة بالتحدي، فقد تحقق تقدم ذو معنى يعود السبب فيه إلى حد كبير

إلى قيادة الفرعين التنفيذي والقضائي في الحكومة الاتحادية. وقد اتضحت نقاط قوة المشاركة الاتحادية في إنهاء الفصل في التعليم العالي بجلاء كبير عن طريق تفحص دور هذين الفرعين.

القيادة التنفيذية

على الصعيد التنفيذي، لعب الرئيس ليندون ب. جونسون دوراً حساس الأهمية في دفع الجهود الجادة لإنهاء الفصل في ستينيات القرن العشرين. وكان أهم ما في هذا الدور أنه وقّع قانون الحقوق المدنية لعام 1964 - الذي حقق هدفين مهمين، الأول منهما هو تمكين الحكومة الاتحادية من إقامة دعاوى نيابة عن مدعين سود، والثاني هو تقييد إنفاق الأموال الاتحادية في المدارس والكليات التي تمارس الفصل. وهكذا فإن القانون المذكور قد أوجد تفويضاً شرعياً لا خطأ فيه لإلغاء الفصل في كليات أمريكا وجامعاتها (براون 1999).

ولا يقل عن ذلك أهمية أن قيادة الرئيس جونسون قد مهدت الطريق لتنفيذ إلغاء الفصل في مجال التعليم العالي عندما وجّه مكتب الحقوق المدنية ضمن وزارات الصحة والتربية والرفاهية لتسلم زمام القيادة في تطبيق معايير الفصل السادس الخاصة بشروط القبول. وكان من بين نقاط القوة الكبرى في مشاركة ذلك المكتب أنه كان كاملاً في تحديده للمعايير التي يمكن بها تطوير الإجراءات الإدارية لقانون الحقوق المدنية لعام 1964 (براون 1999). ومع ذلك فقد كافح المكتب المذكور لإحداث إصلاح ذي مغزى، ولم يكن السبب الأقل لذلك هو أن معظم الولايات -بما فيها المسيسيبي، وفلوريدا، وكارولاينا الشمالية- كانت تجادل بأنها قد امتثلت فعلاً للقانون (وليامز 1988).

وحتى بعد صرف النظر عن قضية **آدامز**، استمر مكتب الحقوق المدنية في محاولاته لتنفيذ الولايات لامتثالها للتكليف بإلغاء الفصل. وعند انتهاء دعوى **آدامز** القانونية، كان المكتب قد أحال أنظمة التعليم العالي في عدة ولايات -منها المسيسيبي، وآلاباما، ولويزيانا، وتنيسي- إلى وزارة العدل الأمريكية كي تقوم بمقاضاتها (براون 1999).

وباختصار، فإن المكتب المذكور قد لعب دوراً مهماً في إبقاء التفويض بإلغاء الفصل حياً في مدة من مبادرات الامتثال غير الكافية، وقلّص التأييد من فرع الحكومة القضائي تقليصاً كبيراً.

وعلى خطى المكتب القيادية، كانت وزارة العدل فعالة في متابعة القضايا التي بقيت غير محلولة بعد صرف النظر عن قضية آدامز. وعلى وجه الخصوص فقد ظلت الوزارة تتابع بلا هوادة جدول أعمال إنهاء الفصل عن طريق دعوى فورديس القضائية. فقد انضمت وزارة العدل إلى المدعين في قضية إيرس، واتخذت موقفاً قوياً في مكافحة الحجة الزاعمة بأن الولايات مسؤولة فقط عن خلق سياسات تعليم عال محايدة عرقياً، وتطويرها بنيّة حسنة بحيث لا تسهم في جعل المؤسسات ذات طابع عرقي بشكل واضح يمكن التعرف عليه. وفي قضية فورديس أثبتت وزارة العدل بفعالية ونجاح كيف كانت بقايا آثار الفصل مستمرة في تحريك أنظمة مزدوجة في التعليم العالي. ويمكن أن يجادل المرء بأن قيادة وزارة العدل في قضية فورديس كانت مسؤولة إلى حد كبير عن إحداث «تغيير ضخم» في تقدم جهد إلغاء الفصل عن طريق تقديم أدلة وأساس قانوني أقنع المحكمة العليا بتطوير معيار جديد لتقويم المسؤولية فيما يخص الفصل وإلغاء الفصل في التعليم العالي.

القيادة القضائية

وعند ملاحظة نجاح قيادة الفرع التنفيذي -مرة أخرى عن طريق وزارة العدل في الآونة الأخيرة- فإن الفرع القضائي في الحكومة الاتحادية قد لعب دوراً محورياً أيضاً في تقدم إلغاء الفصل في التعليم العالي. وكما تبين بالدليل من آثار قضية فورديس في مجال التسبب في ظهور قرارات وعلاجات لإنهاء الفصل على مستوى الولايات، فقد كان للمحكمة العليا تأثير كبير عبر توضيح مسؤولية الولايات عن إزالة بقايا آثار الفصل.

وكانت هناك أهمية قصوى لقيادة المحكمة العليا في قضية فورديس، لأنها وضعت مقياساً قانونياً لتقدير ما إذا كانت ولاية مّا قد قامت بواجبها في تفكيك الفصل القائم شرعاً في أنظمة تعليمها العالي. وبهذا العمل أوضح رأي المحكمة العليا في قضية فورديس

أن المحاكم الأدنى قد أساءت تفسير القانون وفشلت في تطبيق المقياس القانوني على نظام التعليم العالي في ولاية المسيسيبي. فقد لاحظت المحكمة العليا أن السياسات الحالية تديم الفصل برغم التعبير عن الحياد العرقي في المهام المؤسسية. وببساطة، فإن المحكمة أعلنت أن عدداً من العوامل كانت تتحكم مسبقاً باختيار الفرد للمؤسسة، وأن هذا التحكم المسبق كان يقوم على أساس العرق.

وفي قضية **فورديس**، استنتجت المحكمة العليا أنه «إذا كانت السياسات التي يمكن تعقبها إلى النظام القائم شرعاً لا تزال نافذة المفعول ولها تأثرات تمييزية، فإن تلك السياسات يجب إصلاحها أيضاً إلى الحد القابل للتطبيق عملياً والمنسجم مع الممارسات التعليمية السليمة». وبعبارة أخرى فإن المحكمة العليا قد أوضحت بواسطة قضية **فورديس** عزمها على إزالة السياسات والممارسات التي تجعل المؤسسات ذات طابع عرقي يمكن تحديده والتعرف عليه بأنه كذلك، وبذلك فإنها توجه الطلبة عن قصد أو غير قصد لحضور كلية معينة قائمة على أساس عرقهم العنصري (ويرتس وكونراد 2002). وهكذا فإن قضية **الولايات المتحدة ضد فورديس** تستمر في المثول باعتبارها عمود التوجيه لجهود إنهاء الفصل في جميع أنحاء البلاد (براون 1999).

والخلاصة أن التقدم في محاولة إلغاء الفصل في التعليم العالي منذ الستينيات يمكن عزوه إلى حد كبير إلى الجهود المتناسقة لفرعي الحكومة التنفيذي والقضائي. فابتداءً من توقيع قانون الحقوق المدنية لعام 1964، وجهود وزارات التعليم، والصحة، والرفاه، كان الفرع التنفيذي فعالاً في حشد الجهود لإزالة بقايا آثار الفصل في التعليم العالي. وأهم شيء هو أن وزارة العدل والمحكمة الأمريكية العليا قد قامتا في الآونة الأخيرة بتغذية جهد قوي لاستكمال جدول الأعمال الاتحادي لإنهاء الفصل في التعليم العالي. كما أن مكتب الحقوق المدنية -الذي يقع مقره الآن في وزارة التعليم- قد عمل بنجاح مع عدة ولايات في السنوات العديدة الأخيرة، بما في ذلك ولاية ميريلاند، للامتثال للمقاييس التي أفرزتها قضية **فورديس**، وهو مستمر في العمل مع الولايات الباقية لإكمال جدول أعمال إلغاء الفصل.

حالات القصور في الجهود الاتحادية لإنهاء الفصل

حتى الآن أبرز هذا الفصل نجاحات مشاركة الحكومة الاتحادية في تقدم عملية إنهاء الفصل. غير أنه كما يظهر من تاريخ إلغاء الفصل فإن هناك حدوداً واضحة لقيادة الحكومة الاتحادية. فهناك ثلاث شُعَب لحالات قصور المشاركة الاتحادية في إلغاء الفصل في أنظمة التعليم العالي على مستوى الولايات. فأولاً، قدمت قضية **فورديس** قالباً للولايات والمؤسسات كي تستكشف سياسات وممارسات إلغاء الفصل، ولكن هذا القالب مع ذلك قد ترك الولايات تتعامل مع أسئلة كثيرة عن مدى ملائمة مسارات محددة للعلاج، وثانياً إن العلاقة بين المحاكم الاتحادية ووزارة العدل الأمريكية كانت في بعض الأحيان عدائية أكثر منها تعاونية. وأخيراً فإن من الممكن المجادلة بأن مكتب الحقوق المدنية قد اضطر إلى التفاوض مع بعض الولايات التي قد تقوض في آخر الأمر مِحَكّات إلغاء الفصل كما تصورتها المحكمة العليا في قضية **فورديس**. وقد أسهمت هذه المجموعة من حالات القصور في بطء خطوات بعض الولايات والمؤسسات في استجابتها للتوجيهات الداعية إلى إلغاء الفصل. ومع ذلك فإننا نناقش فقط حالة التقصير الأولى مناقشة في العمق هاهنا.

فمن الناحية المفهومية، نجد أن قالب المحكمة العليا لإلغاء الفصل في أعقاب قضية **فورديس** يرتكز على توجيهين للسياسة يهدفان إلى زيادة حضور العنصر العرقي الآخر في المؤسسات السوداء تقليدياً والمؤسسات البيضاء تقليدياً. ويعالج أحد هذين التوجيهين الازدواجية -أي ازدواج البرامج غير الضروري (وغير الجوهري) بين المؤسسات البيضاء تاريخياً والمؤسسات السوداء تاريخياً. ويعالج التوجيه الثاني عدم المساواة- أي أن من المتوقع أن تعالج الولايات التباينات التاريخية في رسالتها ومهمتها، وفي التمويل، وفي البرامج، والمرافق والتسهيلات في المؤسسات البيضاء تاريخياً والمؤسسات السوداء تاريخياً.

ويعترف كثير من الباحثين وصنّاع السياسة بأن القالب العام الذي قدمته قضية فورديس كان مفيداً في تقديم المعلومات لمبادرات إنهاء الفصل، ولكنهم يجادلون أيضاً بأن تفسيره وتبعات تطبيقه فيما بعد تظل مظلمة غائمة. وللتوضيح، فإن المحكمة العليا

قد بينت بأن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من الحياد العرقي وجهود النوايا الحسنة لإزالة تأثيرات الأنظمة التي فيها تمييز عنصري مسبق، ولكن المحكمة تركت للولايات تحقيق هذه الغايات باستخدام «سياسة تعليمية سليمة». فقد فسر بعض الباحثين «السياسة التعليمية السليمة» بالتركيز على عناصر غير ملموسة -مثل المساواة في التعليم للسود- وليس بالضرورة بتوازن عرقي بين البيض والسود (براون 1999). ومع وجود تفسير مختلف اختلافاً طفيفاً، فإن أساس تقويم السياسة قد يرتكز على نية التمييز. وهكذا فإن «السياسة التعليمية السليمة» يمكن المجادلة بأنها تسمح بالإبقاء على الكليات والجامعات التي يلتحق بها السود فقط تاريخياً بينما تطالب المؤسسات البيضاء بالدمج بين الأعراق في داخلها (براون - سكوت 1994).

وبالإضافة إلى انعدام اليقين في أعقاب قضية **فورديس** هناك الخلط والالتباس بخصوص الامتثال للخطوط التوجيهية الاتحادية في الفصل السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964. ذلك أن براون (1999) يجادل بأن هناك نقصاً في توافق الآراء بخصوص العلاج الضروري للتغلب على آثار التمييز المستمرة على مؤسسات التعليم العالي المبتلاة ببقايا آثار الفصل القائم شرعاً. وإن الالتباس المحيط بإقامة مقاييس عالمية للامتثال لمتطلبات الفصل السادس من قانون الحقوق المدنية يترك التعليم العالي يصارع لتوضيح معنى إنهاء الفصل العنصري أو تفكيك تراكيب التعليم المزدوجة. وهذا الغموض يتيح للولايات أن تستمر في الالتفاف على الخطوط التوجيهية التي صدرت في قضية فورديس وفي إساءة تفسيرها. وقد تابع بعض الباحثين هذا الخط من الانتقاد، فانتقدوا الحكم في قضية فورديس بأنه لا يقدم بياناً رسمياً عما إذا كانت هناك حاجة إلى تمويل إضافي لتحقيق تفكيك تام بموجب المقاييس القضائية الجديدة. كما يشيرون إلى أن ذلك الحكم ينقصه تفويض قوي أو متشدد يرغم الكليات والجامعات المخصصة للبيض فقط تاريخياً على زيادة عدد الطلبة السود فيها، كما أنه يفشل في خلق خطة طويلة الأمد للمراقبة المستمرة لعملية إلغاء الفصل (براون 1999). وبالارتكاز على هذه القضايا، يزعم بعض الباحثين أن «قضية **فورديس** تثير هموماً أكثر من الهموم التي

تحلّها» (ستفكوفيتش وليز 1994). وعلى الأقل، فإن أحد أوجه القصور الكبرى في المشاركة الاتحادية في إنهاء الفصل هو أن أسئلة مهمة عن العلاج تظل بلا جواب.

وعلى ضوء حالات القصور هذه -أو بدقة أكثر: القيود- المتعلقة بالمشاركة الاتحادية في إزالة الفصل في التعليم العالي، فإن المرحلة الكبرى اللاحقة في السير نحو إلغاء الفصل العنصري في الكليات سوف يتم تركها في آخر الأمر في أيدي الولايات والمؤسسات. وتبرز ثلاث عقبات كبرى في وجه إنهاء الفصل. أولها أن سياسة إنهاء الفصل على مستوى الولاية ومستوى المؤسسة كثيراً ما كانت تتدخل في تقديم إصلاح ذي مغزى في أنظمة التعليم العالي في الولايات. وثانيها أن سياسة العمل الإيجابي لم تكن أداة مهمة في تقدم عملية إلغاء الفصل، لأنها تقف على مفترق طرق الخلاف السياسي والقانوني. وثالثها أن الولايات مستمرة في الكفاح لتأمين تمويل على مستوى كل ولاية لتحقيق الأهداف المبينة في قضية **فورديس** - والتمويل عامل حساس الأهمية ومركزي لإنجاح عملية إنهاء الفصل العنصري.

سياسة إلغاء الفصل

بما أن صنع السياسة منغرس عميقاً في العملية السياسية، فإن من الصعب الوصول إل حلول أساسية غير وسطية لكثير من المبادرات والسياسات الحكومية. وإن جهود إلغاء الفصل في التعليم العالي لا تختلف عن ذلك. وكما رأينا في حالتي **آدمز وفورديس**، فإن انهيار العملية السياسة هو الذي أدى إلى دعاوى المقاضاة في الولايات. وكما أعلنت المحكمة العليا في قضية **نايت ضد آلاباما** الخاصة بإلغاء الفصل العنصري (1994): «فإن كثيراً من المسائل التي تنطوي عليها هذه القضية تتطلب من الناحية الجوهرية حلولاً سياسية.... وإن فشل السياسة قد ترك هذه القضية أمام المحكمة» (براون 1999). ومع ذلك، فإن تشكيل سياسات وممارسات لدفع عملية إلغاء الفصل إلى الأمام يتم استقطارها في آخر الأمر بواسطة وسائل سياسية لخلق ما يشبه «سياسة تعليمية سليمة» بصورة عامة. وكما لاحظ براون (1999): «إن الأبعاد السياسية لعملية صنع السياسة كثيراً ما تتفاعل بين قوىً تدافع عن تغيير عقلاني منهجي، وقوىً ترغب في خطوات تراكمية أكثر تدرجاً تحافظ على السلطة وعلى الأمر الواقع». وهذه القوى المتعارضة

تعمل بنشاط في ولايات كثيرة، وقد نجم عن ذلك خطط إلغاء للفصل تظل منعزلة بطرق مختلفة على الساحة السياسية.

ومن الأمثلة اللافتة للنظر على عملية الشلل والطريق المسدود بين الفصائل المتعارضة مثال يمكن رؤيته في الجدل حول إغلاق كليات سوداء أو دمجها في مؤسسات بيضاء مجاورة كطريقة لتحقيق إنهاء الفصل العنصري. ويجادل مؤيدو هذه السياسة بأن مثل هذا الإجراء سيكون منسجماً مع تفويض **فورديس** لمعالجة الازدواجية، وستكون له فائدة إضافية في تعزيز توفير التكاليف ضمن النظام. غير أن أعضاء المجتمع السود كثيراً ما يصفون هذا الخيار بأنه علاج غير مناسب، ويشيرون إلى المفارقة الساخرة الكامنة في إغلاق نفس المؤسسات التي حافظت على السود أثناء الفصل العنصري، واعتبار الإغلاق نفسه مكافحة لآثار ذلك الفصل. ويجادل كثير من الباحثين والنشطاء السود دفاعاً عن أهمية المؤسسات السوداء لكونها بيئات للحفاظ على الثقافة السوداء، وتقدم للسود المأوى، وشبكات الاتصال، والراحة (براون وهندريكسون 1997). وإن الجدل حول مستقبل المؤسسات السوداء هو في قلب تفويض قضية **فورديس** لمعالجة الازدواجية، وهو تفويض ليس أقل أهدافه زيادة حضور العرق العنصري الآخر في الكليات السوداء تاريخياً والمؤسسات البيضاء تقليدياً. ولكن كون إغلاق الكليات السوداء أو دمجها لأغراض إلغاء الفصل العنصري «سياسة تعليمية سليمة» أم لا كان موضوعاً لمناقشة سياسية صاخبة الحيوية، ولاسيما في ولاية المسيسيبي، حيث اقترحت إحدى خطط الولاية إغلاق جامعة ولاية وادي المسيسيبي السوداء تاريخياً.

وتكمن في باطن بعض هذه الصراعات السياسية نزاعات عنصرية تتعلق بإلغاء الفصل. وعلى سبيل المثال فإن الجهود لتجميع فريق قيادة في كلية مجتمعية جديدة في باتن روغ بهدف إحراز تقدم في عملية إلغاء الفصل قد عرقلتها محنة الزعم بوجود تمييز عنصري في لويزيانا. وفي المسيسيبي فإن اقتراح توسيع حرم ساحل الخليج لجامعة المسيسيبي الجنوبية أشعل خلافاً كبيراً، لأن النقاد السود يجادلون بأن الأموال التي ستستخدم للتوسع من الأفضل إنفاقها على توسيع الكليات الجامعية الثلاث السوداء تاريخياً في الولاية (لوردز 2000).

وقد وجِدت أيضاً عقبات سياسية على مستوى مجلس الكلية وعلى مستوى النظام. وفي محاولات زيادة «تواجد العنصر الآخر» في بعض المؤسسات، كان يوجد أحياناً نقص في التعاون بين أنظمة الأربع سنوات وأنظمة السنتين، مما خلق عقبة عرقلت سلاسة انتقال الطلبة بين المؤسسات (كونراد وشرود 1990). وبما أن المجالس الحاكمة والمتماسكة في الكليات تلعب دوراً مهماً في تشجيع جهود إلغاء الفصل على مستوى الولاية، فإن من المستحسن أن تقدم الولايات دعماً أتم للمجالس أثناء تحريكها للسياسات المرتبطة بإنهاء الفصل العنصري.

العمل الإيجابي وإنهاء الفصل

إن كثيراً من النشاط المحيط بزيادة وصول السود إلى المؤسسات البيضاء تقليدياً يكمن في سياسة العمل الإيجابي المشحونة سياسياً -والمعرضة للتحدي قانونياً-. ولقد اتخذت مبادرات العمل الإيجابي أشكالاً متنوعة سواء داخل الجدران الأكاديمية أم خارجها. فمن الداخل، تسعى مثل هذه السياسات إلى تشجيع الوصول القائم على خصائص مرتبطة بالمحرومين اقتصادياً أو أكاديمياً - وهذه عوامل من شأنها أن تفيد السود كلاً بطريقة غير متناسبة. أما خارج المؤسسة، فيستمر بذل الجهود لتنويع مجالس الأمناء أو الأوصياء، ومجالس التنسيق على مستوى الولاية ولجان التخطيط (ويرتس وكونراد 2002).

وأثناء السنوات الست الماضية، كانت سياسة العمل الإيجابي تكافح للحصول على حكم ثابت متجانس في المحاكم في المنح الدراسية والإدارات القائمة على أساس العرق. ومع الاسترشاد بقرار المحكمة العليا في قضية **باك** عام 1978، ظلت معاهد كثيرة على مدى عقدين من الزمن تقريباً تأخذ العرق في حسبانها لأغراض تعزيز تقدم التنويع التربوي في التعليم العالي. غير أنه في قرار قضية **هوبوود** (1996)، قامت محكمة الاستئناف الأمريكية الخامسة بإيقاف برنامج القبول الخاص بالعمل الإيجابي في كلية الحقوق بجامعة تكساس، وحكمت بأن القرار في قضية **باك** كان باطلاً. وقد رفضت المحكمة

شرعية التنويع كهدف، مؤكدة أن «التنويع التعليمي ليس معترفاً به شيئاً ملزماً وحتمياً لمصلحة الولاية». وعدما قررت المحكمة العليا أن لا تنظر في القضية، فإنها سمحت لهذا الحكم أن يظل قائماً (غريف 2001).

ومنذ قضية **هوبوود**، تعرضت مؤسسات أخرى لهجوم قانوني لإعطائها نقاط دعم (محدودة) لمقدمي طلبات الانتساب إليها من أبناء الأقليات، أو لوضعهم على مسار منفصل في عملية القبول. ففي أيلول/ سبتمبر عام 2001، حكمت محكمة المقاطعة الجوالة الحادية عشرة بأن قيام نظام القبول في جامعة جورجيا بإعطاء نصف نقطة للمتقدمين السود في عملية القبول يشكل خرقاً للدستور (غوز وشميدت 2001). وفي عام 2003، حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية التوزيع التلقائي لعشرين نقطة (من 150 نقطة محتملة) على كل عضو من أعضاء مجموعة محرومة، وفق سياسة قبول الطلبة في جامعة ميشيغان، لأن هذا التوزيع مفصل بشكل ضيق ليحقق مصلحة الولاية المحتومة في التنويع التعليمي الذي تزعم الجامعة أنه يبرر البرنامج (**غراتز ضد بولينجر**، 2003).

إن اجتثاث سياسة العمل الإيجابي قد دخل حيز التنفيذ في بعض الولايات، مثل فلوريدا، حيث قام الحاكم جيب بوش بإصدار أمر تنفيذي بمنع الكليات العامة من استخدام حالات القبول المتضمن لوعي عرقي. وقد تم تثبيت قرار بوش في تموز/ يوليو عام 2000 على يد القاضي تشارلس آدامز، الذي كان يعتقد أنه «لم تعد هناك حاجة إلى العمل الإيجابي لضمان الوصول المتساوي إلى التعليم العالي» (سلينغو 2000).

إن تجاور قضية **فورديس** جنباً إلى جنب مع قضايا المحكمة الحديثة التي تتحدى سياسات العمل الإيجابي قد تركت بعض الولايات والمؤسسات في حيرة في كيفية التحقيق التام لمسؤولياتها القانونية الخاصة بإنهاء الفصل وكذلك إستراتيجياتها لزيادة التنويع. وعلى وجه الخصوص فإن الغموض المحيط بسياسة العمل الإيجابي كان حاجزاً يمنع إلغاء الفصل كما هو محدد في خطوطه الرئيسية في قضية **فورديس**. فالتفويض بإنهاء الفصل يركز على إزالة السياسات والممارسات التي تضفي على المؤسسات طابعاً عرقيّاً يمكن التعرف عليه بوضوح؛ كما أن سياسة العمل الإيجابي، بتشجيع التنوع في الوسط الطلابي،

يمكن أن تتناسب كثيراً مع دفع إلغاء الفصل إلى الأمام. فالنزاعات القانونية الحالية حول العمل الإيجابي لكونه وسيلة لتقدم التنويع تقوض الجهود المؤسسية للتقدم إلى الأمام بواجبها القانوني، لإزالة بقايا آثار الفصل العنصري. وببساطة فإن التقدم نحو إلغاء الفصل قد تعرض للانتقاص، لأن الولايات والمؤسسات لم تتضح لديها التبعات القانونية لتحسين وصول السود إلى المؤسسات البيضاء تاريخياً عن طريق العمل الإيجابي.

التمويل على مستوى الولايات - التحديات

إن التحديات السياسية والقانونية التي تواجهها المؤسسات التي تحاول إنهاء الفصل يضاف إليها كفاحها المتواصل للحصول على الموارد الضرورية من الولاية لتنفيذ خطط إلغاء الفصل. وإن أحد الجهود الجوهرية المبذولة يكمن في تقوية هويات هذه المؤسسات وتميزها ككليات وجامعات للسود تاريخياً، كطريقة لتقليل ازدواجية البرامج، وبذلك تتم إزالة عدم المساواة وتشجيع قبول الطلبة البيض. ولتحقيق هذه الأغراض تهدف الولايات إلى توسيع مهمات الكليات والجامعات السوداء تاريخياً، وبرامجها ومرافقها وتسهيلاتها. ومن الأولويات المركزية في هذا المجال خلق طلبات كثيرة وبرامج عالية الجودة على مستوى شهادات الماجستير والدكتوراه (ويرتس وكونراد 2002).

ولكن الاقتصاد الحالي قد يتدخل في خطط إنهاء الفصل بينما تواجه الكليات العامة تخفيضات جديدة في دعم الولاية. ففي دورة الميزانية الأخيرة، أصدر حكام تسع ولايات تعليمات للجامعات العامة بأن تستعد في منتصف العام لاقتطاعات في مخصصات الولاية تتراوح بين واحد في المئة وسبعة في المئة. كما تلقت ولايات كثيرة أخرى شارات التحذير نفسها عن اقتطاعات قادمة من الدعم (شميدت 2001).

وللتوضيح، فإن الاقتصاد المتباطئ قد يؤثر تأثيراً مهماً على قدرة ولاية المسيسيبي على الوفاء بمبلغ 503 ملايين دولار لخطتها للتسوية بتوسيع الكليات والجامعات السوداء تاريخياً في الولاية. ويتطلب الاقتراح 246 مليون دولار لدعم برامج أكاديمية جديدة، و75 مليون دولار لمشاريع إنشائية، و70 مليون دولار لوقفٍ ذي تمويل عام على مدى مرحلة من

17 عاماً. وتتطلب الخطة أيضاً وقفاً بمبلغ 35 مليون دولار من تمويل خاص (هبل 2002). وقد تحدث ضد الخطة سناتور الولاية رونالد د. فارس، من الحزب الجمهوري قائلاً: إنها ستستنزف موارد أكثر من اللازم من نظام التعليم العالي في الولاية في زمن ميزانية قاسٍ وصعب. وأعلن فارس أن المشرعين قد اضطروا إلى اقتطاع 60 مليون دولار من ميزانيات الكليات في عام 2001، وأضاف أن الصورة تبدو بالرداءة نفسها، أو أسوأ، في العام القادم. وقال فارس: «ليس المال موجوداً». (هبل 2002).

وعلى الجانب الآخر من الطيف، يجادل معارضو الاقتراح أن التسوية غير كافية لتوسيع مناسب لأدوار الجامعات الثلاث السوداء تاريخياً في الولاية. وعلى وجه الخصوص يجادل النقاد بأن الاقتراح لا يُحْدِث تحسناً كافياً في وصول طلبة المسيسيبي السود (هبل 2002). وبرغم الانتقادات، فقد وافق أعضاء مجلس شيوخ ولاية المسيسيبي على قرار يدعم خطة الـ 503 ملايين دولار، التي وافق عليها منذ ذلك الحين قاضي المقاطعة الأمريكي نيل ب. بيغرز الأصغر (غوز 2002).

ومثل الخطط نفسها، فإن تمويل إنهاء الفصل في التعليم العالي غارق في وُحُول السياسة. فصنّاع السياسة، والباحثون، والإداريون لهم آراء مختلفة فيما يجب أن تسترشد به كميات الدولارات لتحقيق أهداف قضية فورديس. وكما أعلن السناتور فارس عن تسوية المسيسيبي، فإنه يبدو أن هذه التسوية تخص المال أكثر مما تخص إنهاء الفصل. فهذه النفقات في رأيي ترقى إلى مستوى التعويضات فقط (هبل 2002). ولكن هناك آخرين يشيرون إلى أهداف أكبر، مثل توسيع تحصيل السود التعليمي، كونها المقياس المحدد للموارد المخصصة لمحاولة إلغاء الفصل (براون 1999). ومن الواضح أن قضية التمويل ستظل موضوعاً للجدل والنقاش بينما تحاول الولايات التي يسود فيها الفصل أن تمتثل لمتطلبات قضية فورديس.

خاتمة

إن السبيل إلى إنهاء الفصل يمكن وصفه بأنه طريق متعرج يؤدي إلى هدف بعيد وغير مؤكد. وعلى طريق ممتلئ ببقايا متناثرة من التمييز العنصري عمرها أكثر من قرن، لا تزال هناك عقبات باقية على طريق استكمال الرحلة. ومع ذلك فإن الحركة الكبيرة جداً على هذا الطريق، وخاصة في السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت تغذيها إلى حد كبير مشاركة قوية من الحكومة الاتحادية. وإن قيادة الفرع التنفيذي، مبدئياً عن طريق وزارات الصحة، والتعليم، والرفاه، ووزارة العدل الأمريكية، ومؤخراً مكتب الحقوق المدنية في وزارة التربية الأمريكية كذلك، كانت فعالة بشكل حاسم في دفع جدول أعمال إلغاء الفصل إلى الأمام. فالمحكمة الأمريكية العليا -في قضية **فورديس**- قد وضعت مقياساً تتعرض بموجبه الولايات للمسؤولية عن إدامة أنظمة مزدوجة وغير متساوية في مجال التعليم العالي.

ومع ذلك، فإن نجاح الحكومة الاتحادية في إنهاء الفصل في التعليم العالي لا يخلو من شوائب. دون استنقاص قدر القيادة القوية في الفرعين التنفيذي والقضائي، لا تزال هناك أسئلة عن المسار المناسب للعلاج المحقق لإنهاء الفصل. وعلى ضوء القيود المفروضة على الحكومة الاتحادية، فإن استكمال جدول الأعمال يبقى في آخر الأمر متروكاً للولايات والمؤسسات. وإن صانعي السياسة في الولايات وممثلي الجامعات معرضون للتحدي من قِبَل العملية السياسية، واستمرار الغموض المحيط بالعمل الإيجابي، فلديهم عقباتهم الخاصة التي يجب أن يتغلبوا عليها أثناء سعيهم لمتابعة قالب إلغاء الفصل الذي تقدمه لهم الحكومة الاتحادية. وفي آخر الأمر، فإن مدى تحقق محاولات إنهاء الفصل العنصري في التعليم العالي بشكل تام على مستوى الأمة كلها سوف يظل متروكاً في أيدي الولايات والمؤسسات - والموظفين العامين وقادة المؤسسات المسؤولين عن الحفاظ على الإخلاص النزيه لتقدم عملية إنهاء الفصل، والملتزمين بهذا الواجب.

المراجع

م. ك. براون 1999: **السعي لتحديد إلغاء الفصل في الكليات** (وستبورت - كونيكتيكوت: بيرجين وغاري في).

م. ك. براون ور. م. هندريكسون 1997: «الكليات العامة السوداء تاريخياً على مفترق الطرق»، **مجلة التعليم المنصف والحريص**، المجلد 3: العدد (1)، ص 95-113.

و. براون - سكوت 1994: «الوعي العنصري في التعليم العالي: هل تؤيد «السياسة التعليمية السليمة» استمرار وجود الكليات السوداء تاريخياً؟» **مجلة إيموري القانونية**، المجلد 43: العدد (1): ص 1-81.

ك. ف. كونراد وب. ي. شرود 1990: «الطريق الطويل: إلغاء الفصل العنصري في التعليم العالي» **مجلة جمعية التربية الوطنية للتعليم العالي**: المجلد 6، العدد (1): ص 35-45.

ب. غوز 2002: «قاض اتحادي يوافق على تسوية دعوى لإلغاء الفصل في المسيسيبي»، مجلة **تاريخ التعليم العالي**، المجلد 48 (1 آذار/ مارس): A22.

ب. غوز وب. شميدت 2001: «الحكم ضد العمل الإيجابي قد يغير الجدل القانوني وممارسات القبول»: مجلة **تاريخ التعليم العالي**، المجلد 48 (7 أيلول/ سبتمبر) A36.

غراتز ضد بولينجر (2003) 123 2411 .S.C+.

م. غريف 2001: «العمل الإيجابي يتحطم على الصخور، بفضل قادة الكليات»: مجلة **تاريخ التعلم العالي**، المجلد 47 (20 نيسان/ أبريل): B11.

س. هبل 2002: «قاض يقول: إنه سيوقع تسوية إلغاء الفصل بولاية المسيسيبي إذا موّلها المشرعون»: مجلة **تاريخ التعليم العالي**: المجلد 48 (18 كانون الثاني/ يناير): A24.

ي. لوردز 2000: «النزاعات العنصرية تحبط جهود معالجة إلغاء الفصل في ولايتي

لويزيانا والمسيسيبي»: مجلة **تاريخ التعليم العالي**: المجلد 46 (28 نيسان/ أبريل): A38.

ب. شميدت 2001: «الهبوط في الاقتصاد يهدد إنفاق الولايات على الكليات»: مجلة **تاريخ التعليم العالي**: المجلد 48 (19 تشرين الأول/ أكتوبر): A22.

ج. سيلينغو 2000: «قاض يثبت خطة فلوريدا لإنهاء العمل الإيجابي»: مجلة **تاريخ التعليم العالي**: المجلد 46 (21 تموز/ يوليو): A23.

ج. ستفكوفيتش وت. ليز 1994: «تاريخ قانوني لإلغاء الفصل في التعليم العالي» مجلة تعليم الزنوج، المجلد 63: العدد (3) ص 406-420.

د. ج. ويرتس وك. ي. كونراد 2002: «إلغاء الفصل في التعليم العالي»: في كتاب: **التعليم العالي في الولايات المتحدة: موسوعة** (سانتا باربارا - كاليفورنيا: الناشرون ABC-CLIO).

ج. ب. وليامز الثالث 1988: «تنظيمات الفصل السادس الخاصة بالتعليم العالي»، في كتاب: **إلغاء الفصل في كليات أمريكا وجامعاتها: تنظيمات الفصل السادس الخاصة بالتعليم العالي**، تحرير ج. ب. وليامز الثالث، ص 3-53 (نيويورك: كلية التربية، جامعة كولومبيا).